العدد(1417) السنة السادسة - الخميس (22) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

النهار
١/٢١

إدارة أوباما: ماذا ينتظر العالم العربي؟

عمرو حمزاوي/ فرح شقير

حظيت الانتخابات الرئاسية الأميركية ٢٠٠٨ باهتمام شعبي كبير ومتابعة إعلامية غير مسبوقة في العالم العربي. ووفقاً لرصد يومي قمنا به لأهم الصحف العربية وأوسعها انتشاراً، اتسمت التغطية الإخبارية للحملة الانتخابية ثم يوم الانتخاب ونتائجه وكذلك تعليقات الكتاب العرب في صفحات الرأي والأفكار بمحاولة الاقتراب من الحدث في سياقاته الأميركية من جهة، ومن جهة أخرى بنزوع متوقع نحو قراءة تداعياته على السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط.

أثناء الحملة الانتخابية توقف العديد من الصحف العربية مراراً أمام المضامين الداخلية لظاهرة أوباما والمعاني الإنسانية والمجتمعية التي يطرحها إمكان انتخاب أوباما كأول رئيس أميركي من أصول أفريقية. في أعقاب الانتخابات، ومع فوز أوباما، التفت الكثير من الكتاب بدايةً إلى حيوية المجتمع الأميركي ونظامه الديموقراطي وقدرة المواطنين على تغيير مساره من خلال الالية الانتخابية قبل أن تطغى هموم العرب الإقليمية على الحدث وتدفع إلى التركيز على احتمالات الاستمرارية والتغيير في السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط مع إدارة أوباما المقبلة.

هنا لم يطرأ أي جديد على تراتبية الملفات الإقليمية المطروحة من قبل الصحافة العربية، فقد تصدر كل من الملف الفلسطيني والملف العراقي اهتمام الصحافة مع بروز لافت للمسألة الإيرانية، وفي موقع القلب منها البرنامج النووي ودور طهران في العراق وانعكاساتهما على أمن الخليج واستقرار دوله العربية. وتناثرت هنا وهناك بعض كتابات وتعليقات حول مستقبل الدور الأمريكي في مجالى دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي ومضامين الموقف المحتمل من النخب الحاكمة وحركات المعارضة الإسلامية.

قراءة الانتخابات في سياقها الداخلي

نزع العديد من تعليقات الكتاب العرب إلى تفسير فوز أوباما مستدعين لحيوية المجتمع الأمريكي والكيفية التي وظفت بها غالبية من الأميركيين اقتناعاتها الليبرالية لتغيير وجهة المجتمع والانقلاب انتخابياً على السياسات والممارسات الى مينية التي اتسمت بها إدارة بوش الأولى والثانية والتي ورطته داخلياً وخارجياً في سلسلة من الأزمات غير المسبوقة وأفقدت نموذج الحياة الأميركي توازنه وإنسانيته وبريقه العالمي.

بالفعل، فقد اختارت غالبية من الأميركيين أن تودع عهد اليمين والمحافظين الجدد والأصولية الدينية في لحظة واحدة وبصورة حاسمة عبر الإتيان بالمرشح ذي الأصول الأفريقية إلى سدة الحكم ومنحه ما يحتاج من تفويض شعبي واضح لإنجاز التغيير المطلوب.

قارب نفر آخر من الكتاب زخم الحملة الانتخابية وفوز أوباما باعتباره دليل تصالح مع السياسة بمضامينها وأدواتها. فالمشاركة الواسعة للأميركيين في أثناء الحملة الانتخابية الأطول في التاريخ الأميركي وإقبال الناخبين على الاقتراع (٦٤٪ في هذه الانتخابات مقابل ٥٦,٧٪ في انتخابات ٢٠٠٤) أظهرت رغبة حقيقية في إحياء الإيمان بالسياسة أداةً للتغيير وفي مصالحتها في أخطر مواقعها – المكتب الرئاسي – مع ماضي الولايات المتحدة العنصري وتاريخ اضطهاد الأقلية ذات الأصول الأفريقية. كذلك شكلت عودة قطاعات ناخبة واسعة، وفي مقدمهم الشباب (من أصل ١٨٪ من الناخبين الذين تراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٢٩ صوّت ٦٦٪ منهم لمصلحة أوباما) وناخبو الأقليات (الذين شكّلوا ٢٦٪ من الناخبين صوّت ٧٢٪ منهم لمصلحة أوباما) إلى الحدث الانتخابي، وهي التي كانت عزفت خلال الأعوام الماضية عن المشاركة وتجاهلت ممارسة انتخابية صنفتها محدودة الأهمية والنفع، عودتها إلى المشهد السياسي، مما شكل استدعاءً لحيوية النظام الديموقراطي وتجديداً لدمائه. وفي هذا إمكان حقيقي لتأسيس صدقية جديدة للسياسة ولتجاوزها الحسابات الحزبية الضيقة واختصار بوش الاختزالى لها في سلسلة من الهواجس الأمنية داخلياً والمغامرات العسكرية خارجياً.

يمتلك أوباما وفريق العمل المحيط به مقومات فعلية للذهاب في اتجاه طرح قضايا المجتمع الأميركي الضاغطة من الأزمة الاقتصادية مروراً بالضمانات الاجتماعية والرعاية الصحية والهجرة غير الشرعية، إلى إعادة اكتشاف ليبرالى ة النظام السياسي وتوازن سلطاته الثلاث، وعليهما افتأت ادارتا بوش طويلاً. نعم يظل أوباما مرشح المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة بمعناها الواسع، فقد أيدته معظم المصالح الاقتصادية الكبرى والقطاع الأكبر من الآلة الإعلامية الرهيبة، وكلاهما اقتنع بحتمية تغير ما بعد بوش وتراضى على المرشح ذي الأصول الأفريقية كمحركه الرئيسي، وهو ما يعني أن العديد من الحدود والحواجز الواقعية سترد على الترجمة السياسية لحلم التغيير. بيد أن أوباما بطاقته الكاريزمية وفريقه المتوازن والتفويض الشعبي الذي سيحمله إلى البيت الأبيض ربما مكنه ذلك من دفع هذه الحدود قليلاً إلى الوراء ومصارعة تلك الحواجز وإن جزئياً. وفي ذلك خير أكيد للمجتمع الأميركي.

هنا، كما ذهب العديد من الكتاب العرب، جوهر الحدث في سياقه الداخلي ومعناه الإنساني الأهم الدال على مجتمع أميركي يعيد اكتشاف اقتناعاته الليبرالية ويتخلص في هذه السياق من عقيدة الخوف التي صاغها بوش ومن معه في أعقاب الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ومكنتهم من البقاء بالبيت الأبيض لأعوام ثمانية، بل وتقفز غالبيته على مخاوفها التقليدية بانتخاب المرشح ذي الأصول الأفريقية والخلفية الأبوية الإسلامية. وربما كان المطلوب من العرب الى وم هو أن يأخذوا خطوة إلى الوراء ويتدبروا في هذه المعاني ويقروا للمجتمع الأميركي بجرأته على التغيير وقدرته على ممارسته ديموقراطياً في لحظة عالمية مليئة بالتراجعات.

وبعيداً عن مجتمعاتنا العربية التي ما لبثت عاجزة عن صياغة علائق متوازنة بين غالبيتها وأقلياتها وتغيب عن مشهدها السياسي في الغالب الأعم الديموقراطية ومشاركة المواطنين، تعاني مجتمعات الغرب الأوروبي التي استقرت ديموقراطيتها من معضلات عديدة كعزوف المواطنين عن المشاركة وفقدان السياسة صدقيتها واستمرار التهميش السياسي النسبي للأقليات، أوَ لا يبدو اليوم مكان وصول مواطن أو مواطنة من أصول عرقية غير بيضاء ودينية غير مسيحية إلى موقع القيادة السياسية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا بمثابة المستحيل المرفوض مجتمعياً بل وغير المطروح كأمل مستقبلي على الضمير الجمعي هناك؟ لا شك في أن التجارب الحدية التي مر بها الأميركيون خلال إدارتي بوش الأولى والثانية قد دفعت برغبة غالبية واضحة منهم في تغيير الوجهة إلى الواجهة، إلا أنهم أنجزوا المهمة على نحو ربط عضوياً وإنسانياً في شخص أوباما بين تفعيل الأداة الانتخابية لتصحيح مسار السياسة والتأسيس لعقد اجتماعي جديد أكثر ديموقراطية سيذهب حتماً بالمساواة بين المواطنين البيض والأقليات على تنوعها بعيداً إلى الأمام. واجب العرب وغيرهم من الشعوب المفتقدة للديموقراطية والتي تحدد مصائرها نخب حاكمة لا تملك لمحاسبتها سبيلاً أن تتأمل ملياً في حيوية الديموقراطية كنموذج، وعظمة الى ات التصحيح الذاتي التي تتيحها للمواطنين حين يستفيقون للحظات وإن بعد سبات طويل.

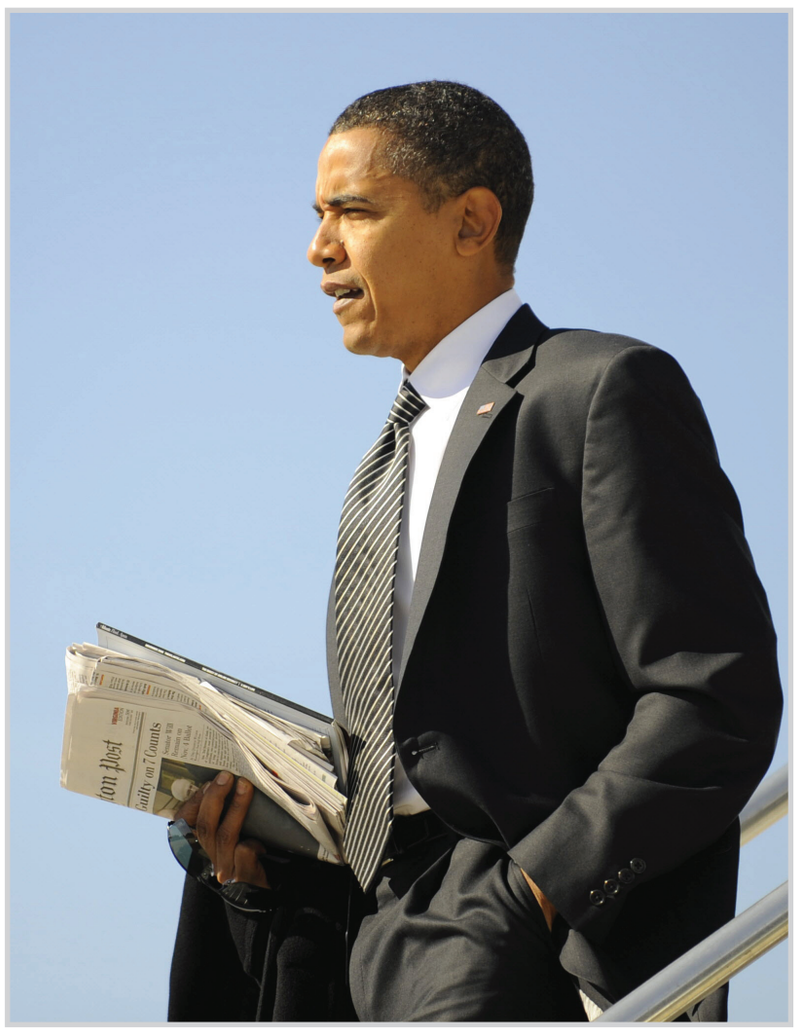

إدارة أوباما والسياسات الأميركية في الشرق الأوسط – توقعات العرب

بعيد التوقف عند المعاني والدلالات الأميركية والعالمية لفوز أوباما الانتخابي، سرعان ما هيمنت الهموم الإقليمية على التغطية الإخبارية ومقالات الرأي والأفكار في الصحافة العربية ورتبت لدى منتجيها توجها نحو قصر اهتمامهم على البحث في التداعيات المحتملة للحدث على سياسات القوة العظمى في ملفات الشرق الأوسط الرئيسة. واللافت هنا هو التأرجح الجلي للكتاب والمعلقين العرب بين مقاربتين تنطوي أولاهما على نزوع مبدئي نحو استبعاد إمكان حدوث تغيرات حقيقية في السياسات الأميركية في حين تتسم الثانية بتفاؤل حذر بقدرة إدارة أوباما على تطوير صياغة جديدة أكثر توازناً لأدوار واشنطن الشرق الأوسطية.

يستند المشككون في إمكان التغيير إلى مقولات مألوفة في عالمنا العربي لها بعض الصدقية التاريخية والسياسية بيد أنها تُدفع لديهم إلى حدود قصوى شديدة الاختزالية. وربما تمثل أهم هذه المقولات في: ١- للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية دائمة في المنطقة لا تتغير بتغير الإدارات وطواقمها واقتناعاتها، هي أمن إسرائيل وتأمين منابع النفط في الخليج بما يقتضيه من تواجد عسكري وتهميش الفاعلين الإقليميين المناوئين للقوة العظمى، ٢- تضع هذه المصالح العديد من المحددات المانعة على السياسات الأميركية فلا تسمح لها بمراعاة الحقوق الفلسطينية والعربية حين تنشط تفاوضياً في قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي وتحول بينها وبين قبول تخفيض معدلات الوجود العسكري في العراق والخليج أو الانفتاح الجدي على دول كإيران وسوريا، وحركات المقاومة في فلسطين ولبنان طالما استمرت ممارسات هذه الأطراف الإقليمية على ما هي عليه اليوم، ٣- ليس أوباما سوى ابن للمؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة الحاملة لهذه المصالح وتلك الاختيارات ومن ثم فإن إمكان انقلابه عليها لا يعدو أن يكون سراباً لدى حالمين عرب غير مدركين لتعقد صناعة السياسات الأميركية ومخططاتها الإستراتيجية الطويلة المدى، ٤- وربما كانت هذه المقولة هي الأردأ أخلاقياً والأكثر خطأً سياسياً، يسيطر أصدقاء إسرائيل من الى هود الأميركيين (رام إيمانويل) وغيرهم (جوزف بايدن) على المواقع الحساسة في إدارة أوباما شأنها في ذلك شأن جل الإدارات السابقة الأمر الذي يعني عمليا أنه لا فكاك من السياسات الراهنة المستجيبة في التحليل الأخير للمصالح والرغبات الإسرائيلية.

هذا النزوع التشكيكي لدى فريق من الكتاب العرب قابله قراءة مغايرة حذرة التفاؤل عملت على صياغة نقد منظم للمقولات المستبعدة لإمكان التغيير. هنا تمثلت نقطة انطلاق المتفائلين بحذر في فك الارتباط بين الاعتراف بوجود مصالح دائمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وبين الافتراض الاختزالى القاضي بأن المصالح هذه ترتب دوماً تبني واشنطن للسياسات والممارسات ذاتها دون تغيير. وواقع الأمر أن تحليل تاريخ السياسات والممارسات الأميركية تجاه ملفات الشرق الأوسط الرئيسة إنما يظهر بجلاء الاختزالية الشديدة لافتراض أن المصالح الدائمة تعني سياسات دائمة. ألم تتأرجح القوة العظمى ومازالت في ما خص أمن إسرائيل بين فترات من التأييد الإستراتيجي والدعم العسكري غير المحدود للدولة العبرية وفترات أخرى، أو على الأقل لحظات ممتدة تميزت بمقاربات ديبلوماسية أقل حدية رامت البحث عن حلول تفاوضية تضمن بعض الحق الفلسطيني والعربي؟ أوَ لم يتم خلال العقود الماضية تنزيل المصلحة الأميركية في تأمين منابع النفط في الخليج سياسياً في سياقين بيّني الاختلاف أحدهما عوّل على تحالفات إستراتيجية مع نخب الحكم الخليجية وديبلوماسية احتوائية لدرء أخطار حالّة أو متصورة لأطراف إقليمية بعينها (العراق تارة وإيران تارات أخرى) في حين انتظم الآخر في ظل توظيف مباشر ومكثف للقوة العسكرية؟ ألم نعانِ نحن العرب خلال الأعوام القليلة الماضية من طغيان الأداة العسكرية وتهميش الديبلوماسية في مجمل السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط وترحمنا، سراً أو علناً، على إدارات سابقة صاغت مقاربات أكثر توازناً ومارست التفاوض مع الأصدقاء والأعداء عوضاً عن مجرد الترهيب بالمارينز؟

كذلك ذهب نفر من الكتّاب العرب إلى أن مقولة المشككين المشددة على كون أوباما هو نتاج مؤسسة الحكم المهيمنة في واشنطن ومن ثم لا يملك القدرة على الانقلاب الجذري على اختياراتها الأساسية وخطوطها الحمراء تحول حين استخدامها بصورة إطلاقية – مضافاً الى ها شكوكنا العربية التقليدية في كل من يحمل اسم يهودي ويجد طريقه إلى مركز سياسي حساس في الإدارات الأميركية – تحول دون إدراك مساحات التنوع الفعلية في توجهات ومواقف أطراف مؤسسة الحكم الأميركية بشأن قضايا الداخل والخارج وامكانات الحركة بين تلك المساحات المتاحة لكل إدارة جديدة خاصة إن تمتعت بتفويض شعبي واضح. تندّر البعض الآخر من المتفائلين بحذر على رفض المشككين الاعتراف بأن آليات التصحيح الذاتي التي تتمتع بها الديموقراطية الأميركية وتجلت بفاعلية في انتخاب أوباما رئيساً قد يكون لها بعض التداعيات على صناعة السياسة الخارجية وربما أطلقت عملية إعادة نظر في سياسات ثبت أنها أضرت بالمصالح الأميركية وعمقت من التهديدات الواردة عليها؟

بعبارة بديلة، اعتمد نقد فريق الكتاب العرب الحذري التفاؤل للقراءة المشككة في إمكان حدوث تغيرات في السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط مع إدارة أوباما على الدفع بكون المشككين ينظرون إلى السياسة بصورة تثبيتية واختزالية لا ترى فيها فقط مصالح دائمة بل أيضاً ممارسات غير قابلة للتبدل وأدوات ليس لأشكال توظيفها أن تتحول. ووراء التشكيك خطاب تبريري زائف الطابع وإن تماهى مع اقتناعات الرأي العام العربي جوهره أن الخير الجزئي الذي قد يعود على العرب من سياسات أميركية أقل حديةً وأكثر توازناً لا يجُبّ شرها المطلق المتمثل في مجرد حضور القوة العظمى وحليفتها إسرائيل بين ظهرانينا.

بيد أن العديد من الكتاب العرب المتفائلين بحذر أخفقوا في صياغة خطاب مقنع تترجم بين ثناياه التوقعات المتفائلة إلى تحليل واضح المعالم لحدود وأولويات التغيرات المحتملة. فاكتفى البعض بالقول بأنه من العسير على إي إدارة أميركية جديدة أن تفوق إداراتي بوش الأولى والثانية سوءاً، في حين توجه البعض الآخر بما يشبه العرائض المطلبية للإدارة الجديدة دامجًا مركزية الانسحاب العسكري من العراق وإيقاف حرب بوش على الإرهاب مع حل القضية الفلسطينية وتجديد دعم الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي. وهم هنا تناسوا أنه في حين أن العراق والإرهاب يشكلان بالفعل أولويات تغييرية لأوباما، لا تستحوذ قضية فلسطين ومسألة الديموقراطية على اهتمام كبير أو في الأقل، أن ملامح ومضامين مثل هذا الاهتمام لم تتبلور بعد.

نفر ثالث من المتفائلين تجاهل الربط بين مطلبية التغيير والسياق الزمني المتوقع لتحرك إدارة أوباما وصياغتها للسياسات الأميركية في الشرق الأوسط وتراتبية أولوياتها. فالمؤكد أن أوباما، وأمامه لائحة طويلة من الأزمات الداخلية وكذلك العالمية غير القاصرة علينا، سيركز في الأعوام الأولى على التعاطي مع ملفات العراق وإيران والإرهاب الملحة قبل أن يجد من الوقت والطاقة المؤسسية ما يمكّنه من التفكير في إعادة صياغة المرتكزات الأخرى للسياسة الأميركية. أخيراً وباستثناءات قليلة العدد، لم يلتفت دعاة التفاؤل الحذر إلى المعضلات الحقيقية التي حالت دون فاعلية سياسة دعم الديموقراطية وحقوق الإنسان التي رفعت لواءها إدارة بوش (أجندة الحرية) وأهمها الموقف الأميركي من نخب الحكم الأوتوقراطية في العالم العربي المتحالفة مع القوة العظمى وكذلك قراءتها لأدوار حركات المعارضة الإسلامية – عنفية وغير عنفية – والتحديات التي تطرحها الى وم وغداً على المصالح الأميركية. لن تغيب مثل هذه المعضلات بمجرد أداء أوباما للقسم الدستوري ولا يملك هو وفريقه مداخل سحرية لإلغاء التناقضات.

الأمر إذاً أن القراءة العربية المتفائلة بحذر، وإن قارع منتجوها حجج المبالغين في التشكيك بتفنيد اختزاليتها، تظل منقوصة لغياب الرصد الواقعي والمنظم لحدود وأولويات التغيرات المحتملة في سياسات إدارة أوباما تجاه ملفات الشرق الأوسط الرئيسة.

الأهرام
١/٢١

أوباما.. والمنتظرون الوعد بالتغيير

بقلم: عاطف الغمري

الأربعة ملايين أمريكي الذين توافدوا من أنحاء الولايات المتحدة الى واشنطن في أول تدفق جماعي بهذا الحجم على العاصمة منذ الحرب الأهلية لحضور حفل توليه أوباما رئيسا كانوا هم وشعوب العالم كذلك يتابعون خطابه ويستخرجون منه دليلا على أنه سيفي بوعده بالتغيير.

كان العالم الغاضب على سياسات ثماني سنوات مضت في لهفة على بادرة لوعد التغيير، غير مهيأ لاعطاء أوباما فترة سماح، وكانت الأنظار حسب ما اتفقت عليه مراكز استطلاعات الرأي في امريكا وأوروبا قد اتجهت نحو أوباما بمجرد وقوع الهجوم الاسرائيلي على غزة والذي احتلت صوره شاشات التليفزيون في كل مكان متسائلة كيف سيتصرف أوباما في أزمة. يفترض. أن تندفع الى قمة أولوياته. وهي حدث لم يكن مجرد أزمة أو اشتباكات أو صدام لكنها حرب حظيت باهتمام شعوب العالم التي لم تخف غضبها وإدانتها لما فعلته اسرائيل.

لكن التساؤلات تكاثرت عما ينوي أوباما ان يفعله تجاه القضية الفلسطينية بشكل محدد وماهي خطته خاصة انه لم يكن قد أفصح عن خطة تفصيلية لما ينوي عمله واقتصرت تصريحاته علي سلام عام عن الدولتين وعن دور نشيط سيقوم به لحل النزاع. لا أحد يتوقع من اي رئيس أمريكي ألا يدعم اسرائيل ويساندها كيفما يريد. فنحن نعرف حجم الضغوط المنتظرة على الرؤساء في الولايات المتحدة من قوى ضغط وجماعات مصالح ومنظمات يهودية تملك وسائل التأثير اليومي علي إدارات وأجهزة صنع القرار السياسي.

لكن اذا كانت هناك نية حقيقية للتغيير، فالمطلوب ان تحقق التوازن لسياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة لها فيها مصالح استراتيجية هائلة. وتعبث فيها اسرائيل بمنتهي التحدي للعالم وللقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتقف الولايات المتحدة في مساندة تامة وتحيز مطلق لأي فعل ترتكبه اسرائيل. وأقرب وصف لهذا ما سبق ان نطق به ديفيد أرون ميللر الذي كان عضو الفريق الأمريكي الرسمي في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين والقائل لقد تركنا لاسرائيل اختطاف جهودنا في مفاوضات السلام وتقويض مصداقيتنا وماجاء في تقرير برينستون لاستراتيجية أمريكا بعد بوش والذي وضعه ٤٠٠ من اكبر خبراء السياسة الخارجية منهم وزراء خارجية امريكا السابقون من أن أمريكا لم تعد وسيطا نزيها بين العرب واسرائيل..

إن التوازن المفقود فاق في السنوات الثماني الأخيرة كل حدود المعقول والمقبول والمشروع باعادة إحياء عصر الاحتلال الذي كان العالم قد نبذه واحتفل بنهايته تحت مسمى تصفية الاستعمار فجاءت أمريكا تدعم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وتدافع عنه.

والتوازن يعني المساواة بين النظرة الى ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبين النظرة التي كان العالم يرى بها ما يجري في المستعمرات التي اعترف لها بحق مقاومة الاحتلال في افريقيا وآسيا وبأنه حق مشروع.

أما هذا التجاهل والمغالطة لكون الأراضي الفلسطينية. الضفة وغزة. أرضا خاضعة لجيش احتلال أجنبي ففي هذا هدم للمنطق وتحد للقواعد والقوانين الدولية ولحق الشعوب في التحرر.

إن الولايات المتحدة تعاني الآن تدهور سمعتها في العالم وتواجه ظاهرة عالمية مضادة لها تسمى AntiAmericanism رصدتها مراكز استطلاع الرأي الامريكية والأوروبية في العالم الاسلامي وأوروبا ودول آسيا الصديقة والحليفة للولايات المتحدة وهو تطور خطير اعترف به أوباما ومعاونوه ويضعونه في اطار كونه مسألة تحتل أولوية اهتماماته باعتبارها تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي.

هذه الظاهرة التي ترتبط في حساباته بالأمن القومي يفترض بعد خروجه من الصمت المثير ودخوله البيت الأبيض ان يبدأ في معالجة أسبابها في هذه المنطقة التي تضطرب كلما رغبت اسرائيل في ان تشعل فيها الفوضى وتثير القلاقل، ولا سبيل الى ذلك إلا بأن تكون لأمريكا سياسة متوازنة وعادلة.

إن الصمت الغامض لأوباما في أثناء ما جرى في غزة قد لا يمثل مؤشرا على ان تغييرا أساسيا سوف يحدث تجاه المشكلة الفلسطينية، لكن مازال هناك من يتعلق بالأمل في وجود البعض في الفريق المحيط به ممن كانوا منتقدين للانحياز المطلق بلا حساب لاسرائيل، وان كان في فريقه كذلك من هم معروفون بانحيازهم لإسرائيل، وتجاهلهم، كونها دولة محتلة.

إن السياسة الخارجية لأمريكا يظل يحكمها مبدأ توازن القوى، وليس التغيير لمجرد تلبية رغبة أحد.. وهنا في عالمنا العربي دول يمثل هذا التغيير لها، مصلحة حيوية لشعوبها، لكنه لن يتم إلا إذا امتلكت هذه الدول إرادتها، وحشدت مالديها من إمكانات الضغط والتأثير في خدمة هذه المصالح. وفي إطار سياسة يلزم لها ان تتغير هي الأخرى وأن تتوقف عن منطق التعامل مع الولايات المتحدة، مجردين من استراتيجية محددة تتعامل مع استراتيجيتها.

وفي النهاية فإن أمريكا تحترم الاقوياء، وتقدرهم، وهنا أستخرج من الذاكرة مثلا كان قد جاء على لسان هيرمان أيلتس في مؤتمر حضرته في واشنطن عام١٩٩٨، شرح فيه أنه في أثناء محاضرة له في القاعدة العسكرية ويست بوينت، في يوم٦ أكتوبر١٩٧٣، وجد الحاضرين من العسكريين، يهللون إعجابا بما فعله المصريون، باقتحام خط بارليف والعبور الى سيناء.

حدث هذا من حلفاء وأصدقاء لإسرائيل، لكن أمريكا. كما نعلم. تحترم الأقوياء وتضعهم في حساباتها.

الوطن
١/٢١

ليبيرمان ليس راضياً

مازن حماد

هل أنت راض يا سيد ليبيرمان؟ لقد فعلنا ما تريدً بكل قوتنا، إلى النهاية ودون رحمة. لكن السيد ليبيرمان ليس راضيا، وكان يريد أكثر. والسيد ليبيرمان للذين نسوه خلال الحرب المجنونة على غزة هو أفيغدور ليبيرمان زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» الذي هجر ووزراؤه حكومة إيهود أولمرت بسبب إجرائها مفاوضات مع محمود عباس. وهذا السياسي القادم من روسيا محسوب على اليمين الأشد تطرفاً من الليكود ومن آرييل شارون. في مقابلة مع «هآرتس» كشر ليبيرمان عن أنيابه العنصرية الحاقدة وعن «الأكثر» الذي يريده. ومع أنه أثنى على ما فعله الجيش الإسرائيلي بقطاع غزة، وعلى نجاح الجيش في استعادة العزة الوطنية ولو على جماجم الأطفال والنساء فقد وجه نقداً لاذعاً للسياسيين الذين لم يتركوا الجيش حسبما قال، يكمل المهمة.

أراد ليبيرمان سقوط حماس، معبراً عن اعتقاده بأن هذا الهدف كان ممكنا ليس من خلال الاستيلاء على غزة وجباليا ولكن من خلال أخذ المعابر واحتلال الخط الحدودي بين غزة ومصر للتأكد من خنق حركة حماس، حتى تخرج من وصفها بـ «القوى الصامتة» عن سكونها وتتعاون مع إسرائيل ضد الحمساويين.

ويأسف زعيم «إسرائيل بيتنا» لأن نتيجة حرب غزة مماثلة حسب رأيه لنتائج حرب لبنان الثانية، إذ تضررت القوة الردعية الإسرائيلية مرة ثانية مما يعني أن حماس لم تدمر بل رفعت العمليات العسكرية من شأنها ومن قوتها وحولتها إلى لاعب رئيسي في المنطقة. ويعتقد ليبيرمان أن حماس ستتحول قريباً إلى حزب الله جديد، وأنها ستملك في غضون سنة مئات الصواريخ القادرة على الوصول إلى قلب تل أبيب وضرب مجمع الحكومة الإسرائيلية والأبراج، ودك مطار اللد ومفاعل ديمونا. ورغم ذلك كله، يرى ليبيرمان الذي عمل لأكثر من عام ونصف العام وزيراً للشؤون الاستراتيجية في حكومة أولمرت أن إيران هي التي تشكل الخطر الأول على إسرائيل، مضيفاً أنها تهدد الدولة العبرية بثلاث طرق أولاها من خلال حماس وحزب الله، وثانيتها من خلال إعداد الرأي العام الدولي لعالم لا وجود فيه لإسرائيل، وثالثة من خلال سعيها لتطوير قنابل نووية وصواريخ عابرة للقارات.

ولو كنا دولة طبيعية ـ يضيف ليبيرمان ـ لأوقفنا اقتتالنا الداخلي بشأن القضية الفلسطينية ومرتفعات الجولان وتفرغنا للتعامل مع المخاطر الإيرانية. ويقول إن على حكومة إسرائيل الجديدة أن تعلن فور تسلمها السلطة بعد انتخابات «١٠» فبراير المقبل أنها ستوقف كل حديثها حول السوريين والفلسطينيين، وتلتفت فقط إلى طهران دون أن تفكر بالمستوطنات أو المستوطنين أو أي شيء آخر. وبعد أن رفض بشدة فكرة التعايش مع إيران نووية، مشبهاً حيازة طهران «القنبلة» بأنه يماثل قبول انتخاب هتلر عام «١٩٣٣»، تحدث عن التهديد الثاني الذي يواجه الدولة العبرية والمتمثل بما أسماه تطرف الأقلية العربية في إسرائيل. كما وصف ليبيرمان المخاطر المترتبة على هذا التطرف بأنها أسوأ من الانتفاضة. ولم يتردد ليبيرمان في تهديد عرب إسرائيل بالطرد إذا ظلوا يصرون على حق العودة.

وفي كل الأحوال، فقد تزايدت حظوظ ليبيرمان الانتخابية إذ يتوقع أن تؤدي حرب غزة إلى تحسين فرص اليمين المتشدد الذي يقوده كل من نتانياهو وليبيرمان، في الانتخابات المقبلة.

البيان
١/٢١

الوجود العسكري الروسي في البحر المتوسط

ليونيد ألكسندروفتش

خلال الآونة الأخيرة صدرت تصريحات عن مسؤولين عسكريين روس، حول خطة تضعها قيادة القوات البحرية الروسية، لنشر قطعاتها في البحر المتوسط وبحر العرب وخليج عدن، وكشف المسؤولون عن أن روسيا تؤسس قواعد لقواتها في موانئ عربية منها طرطوس وطرابلس وجزيرة سقطرة اليمنية خلال السنوات القادمة.

جاءت تصريحات الجنرال اناتولي نوغوفيتسين نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية التي أشار فيها إلى أن روسيا تبحث مع بعض الدول الأجنبية إمكانية إيجاد قواعد لتأمين تواجد القطعات البحرية الروسية بشكل منتظم في بحار بعيدة لحماية مصالح روسيا ، لتؤكد صحة ما نشر حول الخطة المذكورة.

وقد حرصت هيئة أركان القوات البحرية على نفي هذه المعلومات على لسان مساعد القائد العام للأسطول البحري الحربي الروسي لشؤون الإعلام العقيد البحري إيغور ديغالو.

إلا أن هذا لا يعني عدم التفاوض مع الى من وسوريا وليبيا حول توفير هذه الإمكانية. حيث اقترح الرئيس الى مني علي عبد الله صالح على رئيس مجلس الشيوخ الروسي سيرغي ميرونوف خلال لقائهما فى صنعاء توفير القاعدة للبحرية الروسية في بلاده. كما أن موسكو توصلت لاتفاق مع دمشق على استخدام القاعدة الروسية الموجودة في ميناء طرطوس كمحطة تموين لقطع الأسطول الروسي.

والأهم من ذلك أن هيئة الأركان الروسية أعلنت أكثر من مرة عن أهمية توفير نقاط ارتكاز البحرية الروسية في البحر المتوسط لتمكين البحرية الروسية من تتبع تطورات الوضع في منطقة الشرق الأوسط المتفجرة. إلا أن العائق لتنفيذ هذه الخطة، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية هو توفير مصادر تمويلها، لما تحتاجه من نفقات كبيرة، لذا يمكن أن تكتفي روسيا مؤقتا باستخدام هذه المواقع كمحطات تموين لتزويد قطع الأسطول الروسي بالوقود والأغذية والذخائر خلال دورياتها في البحر المتوسط وخليج عدن.

وتبين التجربة وتاريخ البحرية الروسية خلال السبعينيات من القرن الماضي أن وجود الأسطول الروسي في البحر المتوسط كان العامل الحاسم في تقليص مساحة الحروب والصراعات العسكرية وسيادة الأمن في المنطقة، حيث كشف الأميرال الروسي المتقاعد فالنتين كوزلوف عن أن وجود الغواصات السوفييتية و البوارج الحربية في مياه البحر المتوسط والتي كانت تتخذ من موانئ البانيا قواعد لها كان السبب المباشر في منع هجوم إسرائيلي بحري على موانئ سوريا في حرب عام ١٩٦٧.

ومما لاشك فيه أن هذه الخطة يجب أن لا تثير قلق أو توتر الغرب، وسيكون من العبث أن يلجأ البعض للحديث عن مساعي روسيا للهيمنة وبسط نفوذها العسكري، وإنما المسألة أكثر بساطة من ذلك. ولعل أزمة القراصنة في خليج عدن تكشف عن أهمية هذه الخطوة من جانب البحرية الروسية ليس فقط لحماية مصالحها ومواطنيها، وانما ايضا لحماية مصالح وأمن الدول المعنية بالأمر كافة.

وتشارك روسيا عسكريا في عمليات تصفية القراصنة، حيث توجد في مياه خليج عدن سفينتا الإنزال العملاقتان «يامال» و«آزوف» التابعتان لأسطول البحر الأسود الروسي، كما ارسلت السفينة المضادة للغواصات العملاقة «الأميرال فينوغرادوف» التابعة لأسطول المحيط الهادئ الروسي، بعد عودة سفينة الحراسة «نيوستراشيمي» التي كانت تقوم بحماية السفن المدنية من القراصنة في منطقة القرن الافريقي.

وتلقى هذه الإجراءات ترحيبا من كل الأطراف ما يعبر عن أهمية وجود القوات البحرية الروسية لتقوم بدورها في هذه المناطق ومناطق أخرى لحماية الأمن والاستقرار.

ومن الملاحظ أنه لم يصدر أي اعتراض من أية جهة ولا أية دولة على وجود سفن الأساطيل الحربية الروسية في أي مكان في العالم، فقد بات واضحا أن استقرار المجتمع الدولي وإحلال الأمن في مختلف بقاع الأرض يتطلب جهودا جماعية، ولم تعد المسألة مجرد بسط نفوذ وهيمنة عسكرية، لأن مختلف أنشطة المجتمع الدولي الاقتصادية والسياسية والثقافية تتطلب الأمن. وإذا لم تأخذ الدول الكبرى على عاتقها هذه المهمة الحيوية فمن يمكن أن يضمن تحقيق الأستقرار؟